

المقدمة :

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً في اقتصادات البلدان المضيفة وخاصة النامية باعتبارها مصدراً هاماً للتمويل ووسيلة ناجحة لاستغلال الموارد الطبيعية المستغلة، كما تعد وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا الحديثة وما ينطوي من استحداث طرق جديدة للإنتاج وتطوير طرق وأساليب حديثة للإدارة الاقتصادية، وتلعب دوراً هاماً في كسر الاحتكار المحلي وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية عن طريق تحفيز التصدير وفتح أسواق جديدة في الخارج. أن محصلة كل تلك الفوائد للاستثمار الأجنبي المباشر ستكون بلا شك ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف في اقتصاد البلد المضيف مما يساعد في الجهد الوطني لتقليص نسبة البطالة كأحد المشاكل الهامة التي تواجه حكومات البلدان المضيفة. من الطبيعي أن يكون هناك تنافس محموم بين الدول على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد أن تبين لكثير منها أن الاستثمار الأجنبي المباشر مساهم إيجابي في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، لكن الاستثمار الأجنبي وحده لا يمكن أن يخلق تنمية حقيقية ومستدامة فنجاحه في تحقيق التنمية المنشودة مرهون بتوافر عدد من المعطيات أهمها: استقرار مكونات الاقتصاد الكلي في الدولة المضيفة له مثل السياسات المرتبطة بتحرير التجارة وأسعار الصرف فضلاً عن توافر البنية الهيكلية ذات المستوى المحفز للاستثمار ----- . وقد تعلق الأمر في العراق، فإن الاقتصاد العراقي يتمتع بالعديد من الخصائص والمميزات التي تجعل منه منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية، كما تعمل الحكومة العراقية جاهدة لتوفير كافة الضمانات والامتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي - والتي جسدها بشكل واضح قانون الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠٠٦ - لعلمها بأهمية ذلك في جذب الاستثمارات الوطنية وتشجيع المستثمرين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم في العراق. غير أن واقع الحال يفصح عن وجود معوقات أو محددات سياسية وأخرى اقتصادية تعرقل عمل الشركات متعددة الجنسية وتمنع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق.